مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 4 No. 2 (2023)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.2.265
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

جهـود (الشِديَـاق) النحويَّـة من خـلال كتابــه (غُنيَـــة الطالِب ومُنيَـــة الراغِب)

محمد علوي أحمد بن يحيى*

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عدن، عدن، اليمن

* الباحث الممثل: محمد علوي أحمد بن يحيى؛ البريد الالكتروني: drm.binyahia@gmail.com

استلم في: 13 يونيو 2023 / قبل في: 25 يونيو 2023 / نشر في: 30 يونيو 2023

المُلخّص

يُعنَى هذا البحث بدراسة الجهود النحوية لأحد أعلام اللغة، والصحافة، والأدب، الذين اشتهروا في القرن التاسع عشر الميلادي، وهو (أحمد فارس الشِدياق). ويركِّز البحث على دراسة تلك الجهود، من خلال أحد أبرز مؤلفاته، التي خصصها لدراسة فنونٍ ثلاثة، هي: الصرف، والنحو، وحروف المعاني، وهو كتاب (غُنيَة الطالب ومُنيَة الرَّاغب). أمّا الدافع لهذه الدراسة، فهو غرضان: الأول - أنَّ هذا الكتاب جمع فيه خلاصة الذخيرة النحوية، التي حظِي بها مؤلِّفه وأهم الاختيارات التي مال إليها، والأصول التي اعتمد عليها. وهذا ممّا يُبرِز جانبًا مهمًّا من شخصية المؤلِّف العلميَّة، غفلَ عنه جُلُّ الدارسين لتراثه، النحوي خصوصًا. الثاني - أنَّ مادة هذا الكتاب عدَّها عدد من المترجمين لسيرة مؤلِّفه، في ضمن الكتب المدرسيَّة، التي تُعنَى بالجانب التعليمي، دون الجانب العِلمي. وهو ما حمل الباحث على دراسته، وتفنيد هذه الشبهة، وإثبات أنَّ هذا الكتاب جامع للجانبين: التعليمي، والعِلمي، ويمكن عدُّه مرجعًا لا يستغني عنه المبتدئ، والمنتهي، المختص في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: مختصر، جانب تعليمي، جانب علمي، أرقام هندية، أرقام عربية.

تمهيد:

لا غروَ أن تُدرَس الحياة الفكرية لشخصية لامعة، كان لها تأثير بارز، خلال القرن التاسع عشر الميلادي، في إثراء المعجمات العربية: اللغوية، والصحفية، بالمصطلحات المعرَّبة، والحديثة. سواء ما يخصُّ منها الألفاظ الحضاريَّة، أو المخترعَة - كـ(أحمد فارس الشِدياق)[1]، اللبناني المنشأ، والمولود في (1210هـ= 1804م)، والمتوفَّى في (1305هـ= 1887م).

فثمَّة أبحاث تناولت شخصيته الفكرية، بالدرس، والتحليل، والنقد[2]. لعل أبرزها كتابان: أحدهما - موسوم بـ(أحمد فارس الشدياق وآراؤه اللغوية والأدبية)، لمحمد خلف الله أحمد[3]، والآخر- موسوم بـ(الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق)، لمحمد علي الزركان.

بيد أنَّ الملاحظ، من خلال تلك الأبحاث، أنها أولَت جُل عنايتها بالجوانب اللغوية، وشيء من الجوانب الصحفية، والأدبية، التي تمتَّع بها هذا الرجل، وأغفلَت جانبًا مهمًّا من شخصيته الفكرية، لا يقل نبوغًا فيه، كغيره من الجوانب الأخرى، ألا هو الجانب النحوي، الذي كانت له بصمات واضحة فيه، وجهود لا يغفلها كل من له يد في هذا العلم. ومعظم هذه الجهود ضمَّنها في مؤلَّف وسمَه بـ(غُنيَة الطالب ومُنيَة الراغب).[4]

ولعل السبب الجوهري الذي دفع الكثير من الباحثين إلى غضّ الطرف عن هذا الجانب المهم، من شخصية (الشدياق) الفكرية، هو وسْمُ عدد من مترجِمي سيرتِه، كتابَه هذا بـ(الكتاب المدرسي)[5]. وربما أدَّى بالكثير من الدارسين إلى عزوفهم عن قراءته، ودَرْسه، ظنًّا منهم أنَّ فحواه لا يُسمِن، ولا يُغنِي من جوع، كأمثاله من الكتب التعليمية التي تصلح للمتعلمين، دون المختصين.

---

(1)- هو: أحمد فارس بن يوسف بن منصور الشدياق، عالم باللغة والأدب. ولد في قرية عشقوت (بلبنان)، سنة (1219هـ=1804م). رحل إلى مصر متلقيًا العلم والأدب عن علمائها وأدبائها. سافر إلى مالطة، وإلى عدد من دول أوربا، ثم سافر إلى تونس واعتنق فيها الإسلام، وتسمَّى بأحمد فارس، ثم سافر إلى الأستانة (تركيا)، وأقام فيها بضع سنوات، ثم أصدر بها جريدة (الجوائب) سنة 1277هـ، فعاشت (23) سنة. وتوفي بالأستانة سنة (1304هـ=1887م)، ونقل جثمانه إلى لبنان. من مؤلفاته: كنز الرغائب في منتخبات الجوائب (اختار مقالاته ابنه سليم)، وسر الليال في القلب والإبدال، والواسطة في أحوال مالطة، وكشف المخبا عن فنون أوربا، والجاسوس على القاموس، والساق على الساق في ما هو الفارياق، وغنية الطالب ومنية الراغب، وغيرها. (ينظر: الأعلام: 193/1، و:تاريخ آداب اللغة العربية: 262/4، 272، و: بناة النهضة العربية: 177- 178).

(2)- ينظر: الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق: 5.

(3)- ينظر: نفسه.

(4)- أول طبعتين له كانتا في القسطنطينية (اسطنبول)، في (278) صفحة. (ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: 407).

(5)- ينظر: بناة النهضة العربية: 182، و: الجوانب اللغوية: 33.

ومن محاسن الأقدار أنني وقفتُ على نسخة من هذا الكتاب العزيز انتشاره. فعقدت العزم على درس الجانب النحوي فيه[*]، ومُبرِزًا ما لهذا الرجل من جهود محمودة في هذا المجال.

كتاب (غُنية الطالب و مُنية الراغب). أ كتاب تعلِيمي هو أم عِلمي؟

بالنظر إلى ما حواه هذا المؤلَّف، بين دفتَيه، نجد أنَّ صفحاته لم تتجاوز الثماني والسبعين ومئتي صفحة. وما يختص منها بالنحو – وهو الجزء الثاني فيه - لم يتجاوز الإحدى والتسعين صفحة.[*]

وهذا العدد من الصفحات ليس بالكثرة التي يمكن أن تجعل الكتاب يُدرَج في ضمن المطوَّلات من كتب النحو. وعلى هذا الأساس يجدر أن يُصنَّف هذا الكتاب في ضمن المختصرات.

وربما يثير هذا الاختصار، في المادة النحوية للكتاب، شكوكًا في عدِّ هذا الكتاب كتابًا علميًا. ولعل هذا أوقع عددًا من المترجمين في شَرَك الحكم المتسرِّع على هذا الكتاب، ووصفه بالكتاب المدرسي.

ومَن يُنعِم النظر في الكتب المدرسية، ويتأمَّل منهجها التأليفي الذي تسير عليه، يرى قسمًا منها يسير على أسس ثلاثة، هي:[6]

1- سرد الأمثلة.

2- شرحها، وتحليل قواعدها الصرفية والنحوية، المستنبطَة من تلك الأمثلة.

3- وضع تمارين تطبيقية؛ ترسِّخ تلك القواعد في ذهن المتعلِّم.

في حين يسير القسم الآخر منها على أسس ثلاثة أخر، هي:[7]

1- حدُّ الباب النحوي بعبارة واضحة وميسَّرة.

2- عرضُ أمثلة متنوعة، خاصة بالباب النحوي المدروس.

3- القصد إلى أيسر الآراء، وتجنب الخلافات النحوية، والآراء الشاذة منها.

وهذا ما لا نراه في منهج (غُنية الطالب ومُنية الراغب). وإنما الذي يبدو للباحث، من خلال إنعام النظر في مادته النحوية، أنَّ منهج الكتاب سار على أسس خمسة، هي:

1- حدُّ الباب النحوي بعبارة واضحة، وموجزَة.

2- عرضُ أمثلة متنوعة خاصة بالباب النحوي المدروس.

3- عرضُ الخلافات النحوية التي احتدمت بين المذهبين: البصري، والكوفي، وكذا الآراء التي تفرَّد بها عدد من النحاة. يضاف إلى ذلك تدخُّله، في أثناء عرض تلك الآراء، بالتحليل والنقد والترجيح.

4- تحليل عدد من الشواهد النحوية تحليلًا معجميًّا؛ بما يخدم تحليل عناصر الجُملة، تحليلًا نحويًّا.

5- استعانته بالقراءات القرآنية المتواترة؛ لترجيح عدد من الوجوه الإعرابية على غيرها.

أي إنَّ (الشدياق) سلك في كتابه هذا مسلكَين:

أولهما- أنه أكسب كتابه صفة تعليميَّة. وهو ما يبدو من خلال الأساسَين الأولَين المذكورين آنفًا.

ثانيهما- أنه أكسب كتابه صفة علميَّة. وهو ما يبدو من خلال سائر الأسس الأخرى.

يضاف إلى ذلك أنه أكسبه صفة نقديَّة؛ من خلال ترجيحه الآراء النحوية التي يراها إمّا مساوقة العقل، وإمّا بعيدة عن التعقيد.

على أنَّه لم يكتفِ بالترجيح فقط، وإنَّما أعمل فكره في عدد من المسائل النحوية، مبديًا رأيه الخاص فيها. وهذا ما سيتجلَّى من خلال المباحث الآتية.

(*)- هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة أجزاء: الأول في (الصرف)، والثاني في (النحو)، أما الثالث ففي (حروف المعاني والظروف وغيرها)

(*)- أي من الصفحة (52)، إلى الصفحة (143).

(6)- ينظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية (للمدارس الثانوية)، لمصطفى أمين، وعلي الجارم.

(7)- ينظر: القواعد الأساسية في النحو والصرف لتلاميذ المرحلة الثانوية وما في مستواها، ليوسف الحمادي، ومحمد محمد الشناوي، ومحمد شفيق عطا (المقدمة)، و: دليل الإعراب والإملاء، لأحمد أبي سعد، وحسين شرارة (المقدمة).

الجانب التعليمي من كتاب (غُنية الطالب و مُنية الراغب):

يمكن ملاحظة هذا الجانب من خلال وسم المؤلِّف الشق الأول من كتابه هذا بـ(غُنية الطالب). ومن خلال تعليقه على كتابه، في مقدمته، بقوله: "أمّا بعد، فإنّي رأيت كثيرًا من ذوي الفَهم والفِطنة يُحجِمون عن تعلُّم العربية، مع حرصهم عليها، وتشوُّقهم إليها؛ وذلك لتشعُّب قواعدها، وتبدُّد فرائدها. وقد طالما خلج ضميري، وشغل تفكيري، أن يتصدَّى أحد لتسهيل مصاعبها، وتيسير مطالبها، في مؤلَّف خالٍ من التطويل، والتعليل، والتأويل..."[8].

كما يمكن ملاحظة الجانب التعليمي، من هذا المؤلَّف، من خلال مراعاة مؤلِّفه فيه عدم التطويل، والتعليل، والتأويل، في كثير من مباحث هذا الباب... من شواهد ذلك:

1- أنه أفرد، في الدرس الثالث، الذي خصصه لـ(نائب الفاعل)، مساحة لا تزيد عن ثمانية أسطر فقط.[9]

2- أنه أفرد، في الدرس الرابع، الذي خصصه لـ(المبتدأ والخبر)، مساحة لا تزيد عن واحد وثلاثين سطراً فقط.[10]

3- أنه أفرد، في الدرس الخامس، الذي خصصه لـ(العَلَم)، مساحة لا تزيد عن خمسة أسطر فقط.[11]

4- أنه أفرد، في الدرس التاسع عشر، الذي خصصه لـ(الاشتغال)، مساحة لا تزيد عن أربعة عشر سطرًا فقط.[12]

5- أنه أفرد، في الدرس العشرين، الذي خصصه لـ(التنازع)، مساحة لا تزيد عن أحد عشر سطراً فقط.[13]

6- أنه أفرد، في الدرس السادس والعشرين، الذي خصصه لـ(المستثنى بغير وسوى)، مساحة لا تزيد عن سبعة أسطر فقط.[14]

7- أنه أفرد، في الدرس السابع والعشرين، الذي خصصه لـ(خلا وعدا وحاشا)، مساحة لا تزيد عن اثني عشر سطرًا فقط.[15]

أي إنَّ سمة الاختصار تُعَدُّ من السمات البارزة في كتابه.

حتى إنَّ (يوسف الأسير)[*]، في كتيِّبه الموسوم بـ(ردِّ الشَّهمِ للسَّهم)، الذي خصصه للرَّد على كتاب (سعيد الخوري الشرتوني)، الذي خصصه لنقد كتاب (غُنيَة الطالب)، والموسوم بـ(السَّهم الصائب في تخطِئة غُنيَة الطالِب لمُحرّر الجوائب)[**]- أكَّد على وسم كتاب (غُنية الطالب)، في غير موضع، بأنَّه مَتن مختصَر.[16]

أمّا السمات التعليمية الأخرى، في المادة النحوية لكتاب (غُنية الطالب)، فتتمثَّل – بحسب اختياراته النحوية - في تغليبه آراء البصريين على نظرائهم الكوفيين، ولعله وجد في ذلك وضوحًا، وتقبُّلًا لدى المتعلِّم.

من ذلك اختياره رأي البصريين، في حدِّه المبتدأ بأنه "الاسم المجرَّد من العوامل"[17]، ولعله يقصد: من العوامل اللفظية.

وهذا الاقتضاب في تعريفه المبتدأ أوقعه في شَرَك رد (الشرتوني) عليه، الذي رأى أنَّ اقتصار (الشدياق) على هذه العبارة، من غير قيد، جعل هذا التعريف مختلاً جمعًا، ومنعًا.[18] وهو رأي سديد من وجهة نظري؛ لأنَّه لو قصد تجرُّده من العوامل اللفظية، والمعنوية – معًا - لخرج إلى قول ثالث، لا يرتضيه الكوفيون، والبصريون معًا؛ وذلك لاشتراطهم عاملًا – إمَّا لفظيًا وإمَّا معنويًا - يعمل الرفع في المبتدأ؛ وذلك لأن التعرّي عن العوامل مطلقًا إنَّما هو عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملًا.[19]

---

[8]- غنية الطالب: 2 (المقدمة).
[9]- ينظر السابق: 54-55.
[10]- ينظر السابق: 55-56.
[11]- ينظر السابق: 56-57.
[12]- ينظر السابق: 68-69.
[13]- ينظر السابق: 69-70.
[14]- ينظر: غنية الطالب: 76.
[15]- ينظر: 76-77.
[*]- هو: يوسف الأسير البيروتي، توفي سنة (1889م=1307هـ). من أعلام القرن التاسع عشر الميلادي، من أصل سوري. "تعلم في الأزهر، بمصر. وتقلب في مناصب الإفتاء والشرع في سوريا. وعلم في أشهر مدارسها اللغة والفقه. و له كتاب (الفرائض)، طبع في بيروت، و(شرح أطواق الذهب للزمخشري)". تاريخ آداب اللغة العربية: 306/4.
[**]- توفي سنة (1912م=1330هـ). و"هو من أساتذة اللغة العربية. ولد في شرتون (لبنان) سنة 1848. وتعلم أولاً في مدرسة عبيه الأمريكية، ووجه عنايته إلى اللغة العربية، حتى تمكن منها. وقضى معظم حياته، وهو يعلمها في مدرسة اليسوعيين في بيروت. وألف كتبًا مدرسية كثيرة لتعليم هذه اللغة. لكنه اشتهر بمعجمه العربي (أقرب الموارد) صدر في مجلدين كبيرين سنة 1889، ثم ألحقه بثالث، كالذيل، استدرك فيه أمورًا. وهو على نسق محيط المحيط للبستاني". تاريخ آداب اللغة العربية: 268/4.
[16]- ينظر: رد السهم للشهم: 38-40، 43-46، 48، 50-52، 54-55.
[17]- غنية الطالب: 55، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 45/1, مسألة (5)، و: شرح ابن عقيل: 201/1.
[18]- ينظر: رد السهم للشهم: 39.
[19]- ينظر: الإنصاف: 83/1-87, مسألة (13).

ومن ذلك أيضاً ترجيحه رأي البصريين في مسألة (التنازع)؛ إذ يقول: "اتفق البصريون والكوفيون على جواز أيّ العاملين شئتَ، ثم اختلفوا في المختار، فاختار الكوفيون الأول؛ لتقدُّمه، واختار البصريون إعمال المتأخِّر؛ لمجاورته للمعمول. وهو الصواب في القياس، والأكثر في السَماع".[20]

وتصويبه رأي البصريين في هذه المسألة يبدو لي أنَّه مجافٍ لمبدأ التيسير للمتعلِّم؛ وذلك أنه علَّل رأيه هذا بأنَّه موافق للقياس، والسَماع.

والحقيقة هي أنَّ الكوفيين احتجُّوا، أيضًا، بالسماع كثيرًا، وبالقياس[21]. من ذلك قول (امرئ القيس):[22]

فلَـو أنَّ ما أسعى لأدنَـى مَعيشَـةٍ كفاني، ولم أطلُبْ، قليـلٌ من المـالِ

و قول رجل من بني أسَد:[23]

فـردَّ علَـى الفـؤادِ هوًى عَمِيـدا و سُوئـلَ لَـو يُبِيـنُ لنـا السُـؤالا

وقَدْ نغنَـى بهـا ونرَى عَصـوا بهـا يقتدينـا الخُـرَد الخِـدالا

و قول آخر:[24]

ولمّـا أنْ تحمَّـلَ آلُ ليلَـى سمعـتُ بيبِهِـم نَعَـبَ الغُرابـا

وأمّا حُجَجُهم القياسيَّة فهي "أنَّ الفعل الأول سابقُ الفعلِ الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلاَّ أنَّه لمّا كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء، والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننتُ) إذا وقعَتْ متوسِّطة أو متأخِّرة، نحو: زيدٌ– ظننتُ – قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ ظننتُ، وكذلك لا يجوز إلغاء (كانَ) إذا وقعَتْ مبتدأة، نحو: كان زيدٌ قائمًا، بخلاف ما إذا كانت متوسِّطة، نحو: زيدٌ – كانَ - قائمٌ. فدل على أنَّ الابتداء له أثر في تقوية أثر الفعل.

والذي يؤيِّد أنَّ إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنَّك إذا أعملتَ الثاني أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم".[25]

وهذه الحُجَج لا تقل وجاهة عن نظرائهم البصريين، إنْ لم تفضُلها

وأمّا ما نُقِل عن عدد من الدارسين المُحدَثين من أنَّ شواهد هذا الباب إنما هي من الشعر خاصة، وهي غير مؤيَّدة من النثر الصحيح. وإنها ليست من العربية في شيء، بل هي بالهَذَر وكلام السَحَرة أشبَه[26] أو أنَّ هذا الباب "أشبَه بالقصة، أو الحكاية، التي تُغرَس أصولها في الأسطورة غير الواقعية"[27] - يدحض ذلك كله ورود شواهد قرآنية في هذا الباب، كقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾[28]، و قوله جلَّ ثناؤه: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾[29]. وهي أرقى ما ورد في التراث النثري. ولا أدري كيف فات ذلك على المنكِرين!

أمّا الرأي الذي يبدو لي أنَّه يتماشى مع مبدأ التيسير، فهو أحد رأيين:

الأول- أن يقال: يجوز إعمال أيّ من العاملَين في الاسم الظاهر. من غير ترجيح أحدهما على الآخر.

الثاني- أن يُؤخَذ برأي (أبي زكريا الفرَّاء)، الذي يجيز إعمال عاملين معًا في المتنازع؛ فيكون الاسم الواحد فاعلًا لفعلين.[30]

ومن آراء (الشدياق) التعليمية في الدرس النحوي أنَّ النواسخ تُحدِث في أحد ركنَي الجملة الاسمية تغيُّرًا إعرابيًّا دون الآخر. و نلحظ ذلك في قوله: "النواسخ جمع ناسخ، وهو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيُحدِث في أحدهما تغييراً"[31]. وفي قوله: "تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فيبقى المبتدأ مرفوعًا وينصب الخبر، نحو ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٥٨﴾[32]؛ فلفظ الجلالة اسمها، و(عَزِيزًا) خبرها".[33]

---

(20)- غنية الطالب: 69.
(21)- ينظر: الإنصاف: 1/83-87، مسألة (13).
(22)- العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين: 104.
(23)- البيتان لـ(المرَّار الأسدي). ينظر: كتاب سيبويه:1/ 78، و: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/310.
(24)- لم أعثر على قائله. وهو من شواهد الأنباري. (الإنصاف: 1/86، مسألة: 13).
(25)- الإنصاف: 1/86-87، مسألة (13). وينظر تفصيل المسألة: 1/87-96.
(26)- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 165-167.
(27)- النحو العربي نقد وبناء: 104.
(28)- سورة (الكهف): 96.
(29)- سورة (الحاقة): 19.
(30)- ينظر: معاني القرآن: 2/160، و: شرح الكافية: 1/79، ومن أبرز من أخذ برأيه مهدي المخزومي. (ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 164)، وعباس حسن. (ينظر: النحو الوافي: 2/191).
(31)- غنية الطالب: 61.
(32)- سورة (النساء): 158.
(33)- غنية الطالب: 61

غير أنَّ (الشرتوني)؛ اعترض عليه، ونقل (يوسف الأسير) اعتراضه هذا، ثم ردَّه عليه، بقوله: "قلت: مقتضى عبارته أنَّ الناسخ لا يؤثِّر فيهما معًا. وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى على صغار الطلبة؛ فإنَّ الناسخ يرفع حكم المبتدأ والخبر جميعًا إلخ. و جوابه: أنَّ الفساد إنما هو في اعتراضه؛ لسوء فهمه، وعدم علمه. قال (الأشموني): عند قول (ابن مالك): ترفع (كان) المبتدأ اسمًا.[34] و قال (الكوفيون): هو باقٍ على رفعه الأول.[35] و قال (الصبَّان): فهو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها أهـ.[36] على أنَّ الناسخ لا يغيّر لفظًا إلاَّ أحدهما، ما عدا (ظنَّ) و أخواتها. على أنَّ معنى كلام صاحب (الغُنية): فيُحدِث في أحدهما تغييرًا باتفاق، ودائمًا - كما في (الأشموني) - بخلاف الآخَر؛ فإنَّه في باب (ظنَّ) وأخواتها يتغيَّر، وفي باب (كان)، وإن لا يتغيَّر لفظًا، وأمّا حُكمًا ففيه الخلاف بين البصريين والكوفيين. فأيُّ فسادٍ في كلام صاحب الغُنية؟ بل هو في غاية المتانة والرصانة والصواب".[37]

يلاحَظ مما سبق، أنَّ منشأ الخلاف بين (الشدياق)، و(الشرتوني) إنما هو في الوظيفة التي تُحدِثها النواسخ في التركيب؛ ففي حين يُولِي الأول اهتمامه بالأثر الذي يُحدِثه الناسخ، يُولِي الثاني اهتمامه بالمؤثِّر، وهو الناسخ؛ بوصفه يغيّر حُكم المبتدأ والخبر؛ بدخوله عليهما.

ويبدو لي أنَّ إيلاء الاهتمام بالأثر الذي يحدثه الناسخ أقرب إلى ذهن المتعلِّم من الرأي الآخر. وأسهل تناولًا.

و من آرائه التعليمية اختصاره حدود بعض الأبواب النحوية، واقتصاره على جانب منها، مع إغفاله جوانب أخرى من تلك الأبواب؛ إيثارًا للتيسير.

من ذلك مثلاً حدُّه باب (الاشتغال) بقوله: "الاشتغال مشترَك بين المرفوع والمنصوب؛ وهو أن يتقدَّم اسم، ويتأخَّر عنه فعل، عامل في ضمير الاسم، نحو: زيدٌ ضربتُه؛ فالهاء معمول (ضربتُ)، وهو عائد إلى (زيدٌ). و إذا قلتَ: زيداً ضربتُه، فـ(زيدًا) هنا منصوب بفعل محذوف وجوباً، يفسِّره الفعل المذكور، والتقدير: ضربتُ زيدًا ضربتُه".[38]

و أحسب أنَّ التيسير يمكن أن يتأتَّى باختصار العبارات، مع استعمال ألفاظ تفي، وتحيط بمضمون الباب النحوي من معظم جوانبه.

فثمَّة لفظة في هذا الحد تبدو لي أنها أكثر سدادًا، وشمولًا مما استعمله المؤلِّف، ألا هو استعمال لفظة (عامل)، أو (مُسنَد)، بدلًا من لفظة (فِعل)؛ ليصير الحد: أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه عامل (أو: مُسنَد) يعمل النَّصب في ضمير الاسم...

فهذه اللفظة تُدخِل أبوابًا أخرى، تشارك الفعل في إعمال النصب - كعدد من المشتقّات، مثل: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، نحو: زيدًا أنا ضاربُه، وزيدًا أنا ضرَّابُه، والدرهمَ أنتَ مُعطاهُ[39] - إمّا في ضمير الاسم المشغول، وإمَّا فيما يلابِس ضمير الاسم المشغول، نحو: زيدًا ضربتُ أخاه.

كما أنَّ زيادة كلمة (النَّصب)، في عبارة (يعمل النصب في ضمير الاسم)، فيها من الوضوح ما لا نجده في الحد الذي وضعه (الشدياق)؛ و ذلك أن الاشتغال إنما يقع في الاسم المنصوب دون المرفوع.[40]

ومن مظاهر التيسير لدى مؤلف (غُنيَة الطالب) اختياره آراء بعض النحاة على سبيل حصر القاعدة على أشهر الأقوال. من ذلك قوله في نداء ما فيه (ال): "من الشذوذ قوله: يا المِلكُ، إلاَّ مع (الله)، فيجب إجماعاً لزوم (ال) له، حتى صارت كالجزء منه، فنقول: يا اللهُ، بإثبات الألفين، ولك أن تحذفها. ويجب ترقيق لامها إذا كان ما قبلها كسرة، أو ياء ساكنة".[41]

ولم يسلَم هذا النهج - أيضًا - من الاعتراض عليه؛ إذ رأى (الشرتوني) "أنَّ قَصرَه دخول (يا) بدون وصلة على الاسم الكريم، دون غيره، منقوض بجواز دخولها على ما سُمِّي به من الجُمَل المحكيَّة، نحو: يا المنطلقُ زيدٌ، فيمن سُمِّي بذلك".[42]

وقد رد (الأسير) عليه بقوله: "جوابه: أنَّ (ابن الحاجب) قال في كافيَّته: وقالوا: يا أللهُ خاصَّة. قال (الجامي): ولمّا لم يجتمع تعويض اللام، ولزومها في موضع آخر، اختُصَّ هذا الاسم بذلك الجواز؛ و لهذا قال: (خاصَّة).[43] فأيُّ حَرَج عليه و مَلام؟ و ذلك لأنَّ الكلام في الأسماء شيء، و حكاية الجُمَل شيء آخر، كما يعلمه الماهر بالعربية".[44]

الملاحَظ مما سبق، أنَّ كلا الرجلين انتصر - في هذه المسألة - لرأي البصريين على الرَّغم من أنَّ نظرائهم الكوفيين اتسعوا في إدخال (يا) النداء على الأسماء المقترنَة بـ(ال)، في غير ذينك الموضعين، واستنادهم في ذلك على السماع.

---

(34)- شرح ابن عقيل: 261/1، وتمام البيت في الألفية: (ترفَعُ كانَ المبتدا اسمًا والخبَرْ *** تنصِبُهُ ككانَ سيِّدًا عُمَرْ).
(35)- ينظر: شرح الأشموني: 185/1.
(36)- حاشية الصبان على شرح الأشموني: 185/1.
(37)- رد السهم للشهم: 41-42.
(38)- غنية الطالب: 68-69.
(39)- ينظر: شرح ابن عقيل: 142/2.
(40)- ينظر السابق: 129/2-130.
(41)- غنية الطالب: 84.
(42)- رد السهم للشهم: 49.
(43)- ينظر: شرح ملا جامي: 266/1.
(44)- رد السهم للشهم: 49.

من ذلك استشهادهم ببيتين من الشعر، هما قول الشاعر:[45]

فيـــا الغلامـــانِ اللـــذانِ فَـــرَّا إيَّاكمـــا أنْ تكسَبـــاني شَـــرّا

وقول الآخر:[46]

فديتُـــكِ يـــا التـــيْ تيَّمَـــتْ قَلبِـــي وأنتِ بخيلـــةٌ بالـــودِّ عنِّـــي

ولعل الرجلين أَنِسا برأي (أبي البركات الأنباري)، ومَن لَفَّ لَفَّه، الذي يمنع الاحتجاج بالشواهد الشعرية المجهولة القائل[47]. فاكتفيا بإيراد ذينك الشرطين، الخاصين بجواز إدخال (يا) النداء على الاسم المحلَّى بـ(ال)، على سبيل التيسير.

وأحسب أنَّ طبيعة اللغة العربية، الممثِّلة في مرونتها، وقدرتها على مطاوعة اللسان العربي - مع تعاقب الأزمنة، ولا سيما في عصرنا الراهن - تقتضي بأن تستوعب هذه المسألة رأيي: البصريين، والكوفيين – معًا – لسببين، هما:

1- أنَّ كلا المدرستين ورد، في تراثهما النحوي، أنَّهما يجيزان إسناد (يا) النداء إلى ما فيه (ال) حتى في غير اسم الجلالة، والجُملة المحكيَّة، التي يُسمَّى بها الأعلام. ومن ذلك إجازة (سيبويه) – وهو أحد أكابر أئمة نحاة البصرة - دخول (يا) النداء على الاسم الموصول المحلى بـ(ال) على سبيل القياس؛ إذ يقول في البيت (مِن اجلِكِ يا التي تَيَّمَتْ قلبِي...): "شبَّهه بيا اللهُ"[48]. وكذلك فعل (المبِّرد)، وهو أحد أئمة المذهب البصري. غير أنَّه عدَّ ذلك من الضرورات الشعرية.[49]

وما رآه (المبرّد) ضرورة في هذا البيت، وما جاء على شاكلته، يراه غيره ليس من الضرورة في شيء؛ يقول (خالد الأزهري)، معلقًا على بيت (فيا الغلامان اللذان فرا...): "هذا لا ضرورةَ فيه؛ لتمكُّن قائلِه من أن يقول: فيا غلامانِ اللذانِ فرَّا".[50]

بل إنَّ البغداديّين، ومثلهم الكوفيُّون، يجيزون ذلك في النثر أيضًا.[51]

2- أن النحاة الذين احتجوا برأي المانعين من الاحتجاج بالشواهد الشعرية المجهولة القائل، بحجة أنَّ صاحبها قد يكون مولَّدًا، غير مأمون من اللَّحْن[52]- يمكن عدُّ حجتهم مردودًا عليها؛ بأنَّ (سيبويه) أورد في كتابه عشرات الشواهد - بل مئات - المجهولة القائل، أوصلها بعضهم إلى خمسين شاهدًا، ولو سُلِّم لرأيهم هذا "لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه؛ فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين المجهولة القائلين".[53]

بل إنَّ للمحقق (رمضان عبد التواب) جهدًا محمودًا، في هذا المجال؛ هو أنه عمد إلى إحصاء متأنٍّ للشواهد المجهولة القائل، في كتاب (سيبويه). و نتج عنه توصُّله إلى أنَّ الشواهد الشعرية التي تُعدَم فيها الإشارة إلى أسماء قائليها بلغت اثنين وأربعين وثلاثمئة شاهدٍ[54]. وقد اهتدى المحقق إلى أسماء ست وسبعين ومئة شاهدٍ، من قائلي تلك الأبيات، في حين لم يهتدِ إلى أسماء تسع وتسعين منها[55]. مع العلم أنَّ هذا الإحصاء وقع على مصدر واحد، من مصادر التراث النحوي، عند البصريين، ولو وقع على سائر مصادرهم, إلى عصر (الأنباري)، لبلغَت عدد تلك الشواهد المئات، وربَّما الآلاف.[56]

ويمكن القول: إنَّ حجة منع الاستشهاد بالبيت الشعري، الذي يُجهَل قائله، في اللغة والنحو، إنما هي بدعة ابتدعها (الأنباري)؛ حينما جعلها أصلًا أساسيًا ينطلق منه النحوي، واللغوي في نقد النصوص الشعرية، وحُجَّة يحتجُّ بها النحوي واللغوي، في تقعيد مسائل النحو واللغة.

وبناء على ذاك يمكن الاستئناس برأي (محمد خير الحلواني)، الذي مثله بقوله: "يكون البيت المجهول ممّا يُحتَجُّ به، إذا جاء في كتب القدماء، أي كتب (سيبويه)، و(الأخفش)، و(الكِسائي)، و(الفرَّاء)، بل كتب (الفارسي)، و(ابن جنّي)، و(السيرافي)، و(ابن السرَّاج)، وقد يصدق في أبيات المتأخرين، ولا سيَّما (ابن مالك)، ومن تقيَّل ألفيَّته وتسهيله".[57]

وفيما يخص احتجاجه بما ورد في كتب المتأخرين، أقف من رأيه موقف المتحفِّظ؛ وذلك لانقطاعهم عن عصر الرواية؛ يقول (محمد عِيد) في رواة اللغة، الذين أدركوا الأعراب الفصحاء: "وجدنا في أواخر القرن الرابع من يروي – أيضًا - عن الأعراب أحاديثهم، وطرائفهم، وأشهرهم

---

(45)- لم أجد قائله، وهو من شواهد المبرّد (ينظر: المقتضب: 243/4)، وابن السرَّاج (ينظر: الأصول في النحو: 373/1)، والأنباري (ينظر: الإنصاف: 336/1، مسألة :46).

(46)- لم أجد قائله، وهو من شواهد: الإنصاف: 336/1، مسألة (46)، وروى (سيبويه) هذا البيت هكذا: (مِنَ اجْلِكِ يا التي...)، من غير ذكر قائله. (ينظر: كتاب سيبويه: 197/2). وثمَّة بيت ثالث، أورده (خالد الأزهري)، في: شرح التصريح على التوضيح: 173/2- لعبيد الله بن قنان العقيلي، كما خرَّجه (عبد السلام هارون)، في: معجم شواهد العربية: 511، وهو: (عبّـاسُ يا المِلـكُ المتـوَّجُ والـذي *** عرفَتْ لــهُ بيتَ العُلَــى عَدنــانُ).

(47)- ينظر: الإنصاف: 310/1، مسألة (42)، و: الاقتراح: 70، و: أصول النحو العربي: 67.

(48)- كتاب سيبويه: 197/2، و: المقتضب: 241/4.

(49)- المقتضب: 241/4.

(50)- شرح التصريح على التوضيح: 173/2.

(51)- ينظر السابق.

(52)- ينظر: المزهر في علوم اللغة: 85/1.

(53)- المزهر: 85/1، وينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 89.

(54)- ينظر: بحوث ومقالات: 90.

(55)- ينظر: السابق: 93-139.

(56)- ينظر: أصول النحو العربي: 68.

(57)- أصول النحو العربي: 69-70.

الأزهري (ت 370)، وابن جنّي (ت 392)، وابن فارس (ت 395)، ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك، بل يصح أن تقول: إنها انقطعت مُطلقًا".[58]

ومما يجدر الإشارة إليه، فيما يخص مسألة جواز دخول (يا) النداء على المنادى المحلَّى بـ(ال)، أنَّ (عبّاس حسن) توسَّع في جواز ذلك – على سبيل التيسير - مستندًا على عدد من الحالات، أبرزها:[59]

أ) المنادى، المشبَّه به؛ بشرط أن يُذكَر معه وجه الشبَه؛ كقولِكَ لمغنٍّ: يا البلبلُ ترنيمًا وتغريدًا، أطربْنا، يا الشافعيُّ فِقهًا وصلاحًا، سِرْ على نهجِهِ، يا المأمونُ ذكاءً وبراعةً، أحسِنْ محاكاتِهِ، أي: يا مثلَ البلبلِ... يا مثلَ الشافعيِّ... يا مثلَ المأمونِ؛ فالمنادى في الحقيقة محذوف، حلَّ محلَّه المضاف إليه، فصار منادى بعد حذفه.

ب) الاسم الموصول، المبدوء بـ(ال)، بشرط أن يكوِّن مع صلته عَلَمًا، نحو: يا ألذي كتبَ، في نداء مسمًّى بالموصول مع صلته.

ت) العَلَم المبدوء بـ(ال)، إذا كان جزءاً منه، يؤدِّي حذفها إلى لَبس، لا يمكن معه تعيين العَلَم المنادى، نحو: يا ألصاحبُ، يا ألقاضي، يا ألهادي، فيمن اسمه: الصاحبُ بنُ عبّاد، والقاضي الفاضِل، والهادي الخليفةُ العباسي، وأمثالها.

ث) الضرورات الشعرية، كقول الشاعر:[60]

فيـــا الغلامـــانِ اللـــذان فـــرَّا إيّاكمـــا أنْ تُعقِبانـــا شَـــرّا

الجانب العِلمي من كتاب (غُنيَة الطالب و مُنيَة الراغِب):

من خلال الوقوف على مسائل النحو - في الكتاب - تبيَّن لي أنَّ الجانب العِلمي فيه لا يتمثَّل في ترجيحه آراء طائفة من النحاة على طائفة أخرى، سواء بداعي التيسير، أو بداعي الإعجاب بما يختاره من تلك الآراء، وحسب، وإنَّما يتمثَّل في اختياره ما رآه صائبًا من تلك الآراء، على أساس تعليلات خاصة به، استنبطها من خلال طول مراسه في تعاطي علوم اللغة، ودراية واسعة بعدد من اللغات الأجنبية، مكَّنَتْه من تطويعها؛ لخدمة قواعد لغة العرب، بطريقة باصِرة، وواعية. وهي طريقة جعلت هذا الكتاب – من وجهة نظري - مرجعًا يستحق أن يُوسَم بـ(مُنيَة الراغِب).

فمن الجوانب النحوية العلمية، التي تستوقف الباحث في هذا المؤلَّف:

1- قوله فيما يخص دلالة (أنَّ) الثقيلة المفتوحة الهمزة: "لا يظهرُ لي معنى التوكيد جليًّا في (أنَّ) نحو قولك: بلغَني أنَّ زيداً قائمٌ، فإنَّها هنا مسبوكة بمصدر، كما قلناه في باب المبتدأ، والتقدير: بلغَني قيامُ زيدٍ، وهو لا توكيد فيه".[61]

يلاحظ من النص السابق، أنَّ المؤلف يعتمد الجانب العقلي، في تحليل دلالة (أنَّ)؛ وذلك حينما شك في إكساب النحاة هذا الحرف دلالة التوكيد؛ لكونه لا يرد في السياق إلاَّ مسبوكًا بضميمتين، أولاهما - اسمه، وثانيتهما- خبره، مؤلِّفًا معهما مصدرًا مؤولًا بمفرد.[62]

بيد أن هذا الشك الذي أبداه نجد له وجودًا في التراث النحوي، وقد أورده (المرادي) بقوله: "استشكله بعضهم، قال: لأنَّك لو صرحْتَ بالمصدر المنسَبِك منها، لم يفِدْ توكيداً"[63]. غير أنه اكتفى، في رده على هذا الإشكال، بقوله: "وليس هذا الإشكال بشيء".[64]

وبغض النظر عمّا إذا كان هذا الشك في محله أم لا – مع أنَّني أجد في هذا الشك شيء من الوجاهة، وهو أنه لم يؤدِّ أي غرض، من أغراض التوكيد، التي حصرها (الرضي) في ثلاثة أغراض: الأول - دفْع الغفلة لدى السامع. الثاني - دفْع ظنّ السامع بالمتكلِّم الغلط، أو العكس. الثالث - نفي توهُّم المجاز لدى السامع[65]- يمكن عدُّ هذا المنهج منهجاً علميًا صالحًا للدرس النحوي، ولا سيما إذا كان يهدف إلى تنزيه مسائله عن التعقيد، والإبهام.

2- عرض اختلاف النحاة في عدد من المسائل النحوية، والوقوف منها موقف الناقد المحلِّل، وكأنَّه يهدف إلى حث القارئ للغة العرب، وقواعدها، على عدم تقبُّل ما يُنقَل من آراء علمائها، بوصفه من المسلَّمات التي لا طائل من ورائها، وإنما هي آراء بشريَّة قابلة للأخذ والرد.

كما أنَّ في اتباعه هذا المنهج دعوة لكل متذوق لهذه اللغة الشريفة، إلى توسيع مداركه في دراستها، وسَبْر أغوارها، والإسهام في رقيّها. وهذا المنهج - كما يبدو - يبعد تمامًا عن الجانب التعليمي، ويجنح إلى الجانب العِلمي.

من هذه المسائل قوله، في مسألة تقديم المستثنى على المستثنى منه، مع جواز رفع المستثنى، إذا كان الاستثناء منفياً: "قال (سيبويه): وحدثني (يونُس) أنَّ قوماً يُوثَق بعربيَّتهم يقولون: مالي إلاَّ أبوك ناصرٌ[66]. قال (الزمخشري) في (المفصَّل): وقد أوقع الفعل موقع الاسم

---

[58]- الرواية والاستشهاد باللغة: 15.
[59]- ينظر تفصيل تلك الحالات في (النحو الوافي: 4/35-38).
[60]- كذا نصُّ الشاهد في (النحو الوافي: 4/38)، وسبق تخريجه في ص (9).
[61]- غنية الطالب: 65-66.
[62]- ينظر: شرح المفصل: 8/59، و: شرح الكافية: 2/349، و: مغني اللبيب: 1/39، و: الجنى الداني:402، و: رصف المباني: 205.
[63]- الجنى الداني: 403.
[64]- السابق.
[65]- ينظر: شرح الكافية: 1/328-329.
[66]- كتاب سيبويه: 2/337. غير أنَّ المثال الذي استعمله (سيبويه) هو: مالي إلاَّ أبوكَ أحدٌ. ورأى إعراب (أحد) بدلا.

المستثنى في قولهم: نشدتُكَ بالله إلاَّ فعلتَ. والمعنى: ما أطلبُ منك إلاَّ فعلَك. وكذلك: أقسمتُ عليك إلاَّ فعلتَ، وعن (ابن عباس) بالإيوَاء: والنصر إلاَّ جلستُم، وفي حديث (عُمر): عزمتُ عليك لمّا ضربتَ كاتبَكَ سَوطًا. بمعنى إلاَّ ضربتَ[67]. انتهى. وهنا غرابة من أوجه (أحدها): أنَّ (الجوهري) أنكر مجيء (لمّا) بمعنى (إلاَّ). وقال: إنه ليس يُعرَف في اللغة[68]. فردَّ عليه (الفيروز آبادي)[69]. (الثاني): أنَّ هذين الإمامين، والإمام (ابن هشام)، في (المُغني)، لم يذكروا (إلاَّ) هذه التي ذكرها (الزمخشري). الثالث - أنَّ المؤلِّفين يزيدون (لمّا) بعد إلاَّ... الرابع- أنِّي وجدتُ، في (شرح القواعد)، للشيخ خالد الأزهري[*]، أنَّ إنكار الجوهري سبقه إليه (الفرَّاء)[70]، و(أبو عبيدة)[71]، غير أنَّ (الخليل)، و(سيبويه)، و(الكسائي)[*] أثبتوا مجيء (لمَّا) بمعنى(إلاَّ)[72]. قال: ومَنْ حَفِظ حجَّةٌ على مَنْ لم يحفَظ".[73]

نلحظ، من خلال النص السابق، مدى سعة اطلاع (الشدياق) بمصادر التراث النحوي ومراجعه. وكذا معاجم اللغة، وميله إلى تسخير الأخيرة للأولى، في حال رأى قصورًا، لدى النحاة في الإيفاء بإيضاح وظيفة، أو دلالة، عنصر ما في السياق التركيبي.

3- ومن الجوانب العلمية، في كتابه، احتجاجه بشعر المولَّدين، في جواز حذف (لا) النافية للجنس، والداخلة على (سيَّما)، وهو ما يبدو من قوله: "قال (الصبّان): أمّا حذف (لا) فقال (الدماميني)، حكى (الرضي) أنَّه يُقال: سِيَّما (بالتثقيل والتخفيف)، مع حذف (لا)[74]. ولم أقف عليه من غير جهته. بل في كلام الشارح (يعني: المرادي) أن (سيَّما) بحذف (لا) لم يوجد إلاَّ في كلام من لا يُحتَجُّ بكلامه (أهـ)[75]. قلت: وردَتْ (سيَّما) في كلام (البُحتُري)، كما يستعمله الناس الآن، و ذلك في قوله:[76]

سيَّمـــا ومـــا أولَيتَـــهُ بالأمـــسِ كانَ مِن ابتِدائِـكْ

والعجب أنَّ (الحريري) لم يذكر هذه الكلمة في (دُرَّة الغوَّاص)[*]".[77]

نلحظ، من النص السابق، أن (الشدياق) يميل إلى الاحتجاج بكلام المولَّدين، في اللغة والنحو، تبعًا لـ(الزَمَخشَري)، وغيره، الذي رأى جواز الاحتجاج بكلام علماء اللغة، ورواتهم، وعدَّه بمنزلة ما يروونَه عن فصحاء العرب[78]، وهو ما يبدو من احتجاجه ببيت (البحتري) المذكور سابقًا، والذي حذف فيه (لا) الداخلة على (سيَّما)، مخالفًا بذلك اجماع جُل اللغويين والنحاة، الذين لا يحتجُّون بكلام مَن في طبقته، من المولَّدين.[79]

ويمكن القول: إنَّ المؤلف تخطَّى رأي من سبقه، من أنصار هذا الرأي، من متأخري النحاة في نكتة مهمة، هي أنَّه احتج بشعر من لم يُعرَف بتضلُّعه في اللغة، خلافاً لقرينيه: أبي تمام، وأبي الطيب المتنبي، اللذين شُهِد لهما بذلك.[80]

فقد أثبت (المَرْزباني) وقوع اللحن عند البحتري[81]، وليس ذلك مقصورًا عليه، وإنما شمل ذلك كل مَن سبقه، ومن عاصره، ومن أعقب عصره، ممن لانت ألسنتهم، بعد أفول عصر الاحتجاج بلغة فصحاء العرب؛ يقول (ابن الأثير): "على أني لم أجد أحدًا من الشعراء المفلَقين سَلِم من مثل ذلك، فإما أن يكون لحَن لَحنًا يدل على جهله مواقع الإعراب، وإمَّا أن يكون أخطأ في تصريف الكلمة، ولا أعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا، بل أعني بالشعراء مَن تقدَّم زمانه، كالمتنبّي، ومن كان قبله كالبُحتُري، ومن تقدَّمه كأبي تمّام، ومن سبقه كأبي نوَاس. والمعصوم من عصمه الله تعالى".[82]

---

(67)- شرح المفصل: 94/2 (المتن).

(68)- تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (لمم): 2033/5.

(69)- ينظر: القاموس المحيط، مادة (لمم):1496, وعلق (الفيروزآبادي) على كلام (الجوهري) بقوله: "إنكار الجوهري كونه بمعنى (إلاَّ) غير جيد؛ يقال: سألتُك لمّا فعلتَ، أي: إلاَّ فعلتَ. ومنه ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾[الطارق:4]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾ [يس: 32]".

(*)- لم أجده.

(70)- ينظر: معاني القرآن: 377/2، غير أنه نَسَب هذا الرأي إلى (الكسائي).

(71)- لم أجد شيئًا، لأبي عبيدة، يشير إلى فحوى هذه المسألة، سوى قوله، في كلامه عن سورة (يس): " ﴿لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: 32] تفسيرها: وإنْ كلٌّ لجَمِيعٌ". (مجاز القرآن: 160).

(*)- ينظر رأي (الكسائي) ص (12) [حاشية].

(72)- لم أجده في كتاب (سيبويه)، ومن النحاة الذين أوردوا هذه المسألة (ابن هشام)، وذكر أنها تكون حرف استثناء، وتدخل على الجملة الاسمية، ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾. (سورة الطارق:4). ينظر: مغني اللبيب: 281/1. وفيما ذكره ردُّ على (الشدياق) الذي أنكر ذكر (ابن هشام) هذه المسألة في (المغني). ينظر ص (12) [المتن].

(73)- غنية الطالب: 75-76.

(74)- ينظر: شرح الكافية: 249/1.

(75)- حاشية الصبان: 130/2. ولم أجد عبارة (المرادي) المذكورة في المتن، في (الجنى الداني).

(76)- ديوان البحتري: 585/2، غير أنَّ نَص الشطر الثاني من البيت جاء، في الديوان، هكذا: (بالأمس كانَ **عنِ** ابتدائِكْ).

(*)- يقصد كتاب: دُرَّة الغوَّاص في أوهامِ الخَوَاص.

(77)- غنية الطالب: 78.

(78)- ينظر: الكشاف: 208/1.

(79)- ينظر: الحيوان: 61/4، و: الخصائص: 5/2، والصاحبي:32، و: المزهر: 301/2، و: أصول النحو العربي: 59-60.

(80)- ينظر: وفيات الأعيان: 120/1، و: 12/2، و: 23/6.

(81)- ينظر: الموشَّح: 333، و: تاريخ الأدب العربي (بروكلمان): 50/2.

(82)- المثل السائر: 48، وينظر: حياة اللغة العربية: 13.

وبناء على ما سبق رأى المجمع اللغوي القاهري البتَّ في هذه المسألة؛ بأن نَصَّ – في إحدى جلساته - على أنَّ "المولَّد: هو اللفظ الذي استعمله المولَّدون على غير استعمال العرب. وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسة العرب، من مجاز أو اشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنَّه عربي سائغ.

وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إمّا باستعمال لفظ أعجمي، لم تعرّبه العرب. وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراراه.

وإمّا بتحريف في اللفظ، أو الدلالة، لا يمكن فيه التخريج على وجه صحيح، وإمّا بوضع اللفظ ارتجالًا، والمجمَع لا يُجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام".[83]

وأمّا ما ورد من استشهاد نفَر من النحاة بشعر عدد من الشعراء المولَّدين، فيمكن أن يُحمَل على أن يكون ذلك الاستشهاد على سبيل الاستئناس، لا الاحتجاج؛ يقول (محمد الخضر بن الحسين): "حين انتشرت المخالطة، وتفشَّى داء اللحن، أمسك العلماء على الاستشهاد بكلام معاصريهم من العرب، و يُعِدُّون أول المُحدَثِين الذين لا يُستشهَد بأقوالهم (بشار بن بُرد) المتوفَّى سنة (167)، واحتجَّ (سيبويه) بشيء من شعر (بشّار), بدون اعتماد عليه، وإنما أراد مصانعته، وكفَّ أذيَّته؛ حيث هجاه؛ لتركه الاحتجاج بشعره، كما استشهد (أبو علي الفارسي)، في كتاب (الإيضاح)[84] بقول (أبي تمّام):[85]

مَنْ كانَ مَرعَى عَزْمِهِ و همومِـهِ رَوضَ الأمانِي لَم يـزَلْ مهـزُولا

وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر (أبي تمام)؛ لأن عضد الدولة كان يعجب بهذا البيت، وينشده كثيراً".[86]

4- إيلاؤه عناية خاصة بالقراءات القرآنية، واستشهاده المتكرر بها، ونأيِه – في كثير من مواضع كتابه - عن الاستشهاد بالأمثلة المصنوعة، مخالفًا بذلك الكتب التعليمية، التي لا تُعنى بها، غالبًا. ومن أمثلة ذلك:

أ) استشهاده بقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[87]، على إعراب كلمة (أمس)، إذا أريد بها يوم من الأيام الماضية، أو دخلَتْها (ال)، أو أُضِيفَت.[88]

ب) استشهاده بقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [89]، على عدِّ (قبل)، (بعد) نكرتين، مقطوعتين عن الإضافة.[90]

ت) استشهاده بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[91]، بنصب (أيُّ) في أحوالها الثلاثة[92]؛ بناء على قراءة (هارون)،[*] و(معاذ)، و(يعقوب)، [93] ووَصْف (سيبويه) إيّاها بأنها لغة جيدة.[94]

ث) استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[95]، على جواز جر اسم الجمع (و مثله اسم الجنس) – وإن لم يُسبَق بحرف الجر (مِن) - إذا وقع تمييزًا بعد عدد، غير أنه قصر ذلك على السماع.[96]

---

(83)- القرارات النحوية والتصريفية: 694-695.
(84)- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 411/1.
(85)- ديوان أبي تمّام الطائي: 243.
(86)- حياة اللغة العربية: 12.
(87)- سورة (يونس): 24.
(88)- ينظر: غنية الطالب: 133.
(89)- سورة (الروم): 4.
(90)- ينظر: غنية الطالب: 134.
(91)- سورة (مريم): 69.
(92)- ينظر: غنية الطالب: 135.
(*)- هو: هارون بن موسى أبو عبد الله العَتَكي القارئ النحوي الأعور (ت 170هـ). كان صدوقًا حافظًا. ينظر: إنباه الرواة: 361/3، ويُعَدُّ أحد رواة قراءة (أبي عمرو بن العلاء). ينظر: النشر في القراءات العشر: 42.
(93)- قراءة (طلحة بن مصرف)، و(معاذ بن مسلم الهرَّاء)، أستاذ (الفرَّاء)، و(زائدة)، عن (الأعمش): "أيَّهُم أشَدُّ"، (بنصب الياء) على أنه مفعول للفعل (لَنَنْزِعَنَّ). ينظر: البحر المحيط: 196/6.
(94)- ينظر: كتاب سيبويه: 399/2.
(95)- سورة (النمل): 48.
(96)- ينظر: غنية الطالب: 137-138.

ومما يُدرَج في ضمن باب العدد أيضًا، استشهاده بقراءتي (حمزة)، و(الكسائي)[97]، في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[98]، بجواز جمع مميز المئة. وهو من النادر الذي لا يقاس عليه.[99]

ج) استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾[100]، في سياق حديثه عن (ثماني عشر)، التي أجاز فيها إثبات الياء مع الفتحة، أو السكون، أو حذفها مع كسر النون. كما أجاز حذف يائها في الإفراد، مع جعل إعرابها على النون، ومثَّل لذلك بكلمة (الجوار)، في الآية المذكورة.[101]

من خلال الشواهد القرآنية السالفة التي احتج بها المؤلف، يبدو أنه كان مطَّلعًا على علم القراءات القرآنية، ومائلًا للاستشهاد بقراءاتها العشر المتواترة. ويمكن استنتاج ذلك من خلال ملاحظة استشهاده بقراءات: حمزة[102]، والكسائي[103]، وهارون، ومعاذ بن مُسلِم الهرَّاء، النحوي الكوفي[104]، والأخيران من رواة (أبي عمرو بن العلاء)[105]، أحد القرَّاء السبعة. وكذا من خلال ملاحظة استشهاده بقراءة: يعقوب الحضرمي[106]، وهو أحد القرَّاء العشرة.[107]

ومن خلال ملاحظة اقتصار المؤلف على الاستشهاد بالقراءات العشر المتواترة، يمكن التوصل إلى أنَّ المؤلف لا يميل إلى الاستشهاد بالقراءات التي لم يُثبَت تواترها، جمعًا عن جمع، (كالقراءات الأربعة عشر)، وإنْ ثبُتَ صحتها آحادًا[108]. وهذا ممّا يدل على تثبُّت المؤلِّف، وعدم تساهله في هذه المسألة. وهو سلوك يُحسَب له، من وجهة نظري.

5- ميله إلى الرأي القائل بأنَّ رموز الأرقام، التي تستعمل في الكتابة العربية، مثل: (0، 1، 2، 3، ...)، إنَّما هي رموز ذات أصول هندية؛ وذلك من خلال حديثه، في طريقة كتابة التواريخ العربية، التي يقول فيه: "أمّا في التاريخ فالأشهر تقديم القليل على الكثير، نحو: سنة ست وثمانين ومائتين وألف، وأحسب أنَّ أصل ذلك مراعاة للرقم الهندي".[109]

يبدو من تأمل العبارة السابقة، أنَّ المؤلف أثار مسألة، تحتل جانبًا كبيرًا من الأهمية، ولا سيما أنها مسألة أثير حولها جدل كبير بين عدد من الدارسين المحدثين، خلال النصف الثاني من القرن المنصرم؛ وذلك حينما نُشِرت أبحاث، تدعو مجمل الجهات، المعنيَّة بالحفاظ على أصالة اللغة العربية، في الدول العربية كافة - إلى التزام استعمال الأرقام الغباريَّة[*] (المستعملة في معظم اللغات الأجنبية)؛ بحجة أنها هي الأرقام العربية الحقيقية، وهجر الأرقام الهوائيَّة[**] (المستعملة في اللغة العربية)؛ بحجة أنها ليست عربية المنشأ، وإنما هندية المنشأ![110]

بيد أن بعضهم تلطَّف في هذه الدعوى؛ حينما لم ينكر عربية الأرقام الهوائية، المستعملة في دول المشرق العربي قاطبة، وعدد من دول المغرب العربي[111]. وإنما رأى أنه من الأجدى، في هذا العصر، التحوُّل إلى استعمال الأرقام الغبارية، واعتلَّ لذلك بعدد من العلل، منها:[112]

- أنها أرقام كان للعرب أثر رئيس في اختراعها، وصقلها، وتهذيبها، واستعمالها، ونشرها في العالم.

---

(97)- ينظر السابق: 138. وقراءة (حمزة)، و(الكسائي)، و(طلحة)، و(يحيى)، و(الأعمش)، و(الحسن)، و(ابن أبي ليلى)، و(خلف)، و(ابن سعدان)، و(ابن عيسى الأصبهاني)، و(ابن جرير الأنطاكي): (مِائَةٍ) – بغير تنوين - مضافًا إلى (سِنِينَ). أوقع الجمع موقع المفرد. وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، وردَّ (أبو حيان) عليه بقوله: ولا يجوز له ذلك. ينظر: البحر المحيط: 112/6.

(98)- سورة (الكهف): 25.

(99)- ينظر: غنية الطالب: 138.

(100)- سورة (الرحمن): 24.

(101)- ينظر: غنية الطالب: 139.

(102)- هو: أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي المعروف بالزيات. كان أحد القراء السبعة، توفي سنة (156هـ) بحلوان وهي مدينة في أواخر سواد العراق مما يلي بلاد الجبل. (ينظر: وفيان الأعيان: 216/2).

(103)- هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، الأسدي بالولاء، الكوفي المعروف بالكسائي، أحد القراء السبعة، كان إمامًا في النحو واللغة والقراءات، توفي سنة (189هـ) بالري. (ينظر: وفيات الأعيان: 296/3).

(104)- هو: أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء النحوي الكوفي، من موالي محمد بن كعب القرظي، حكيت عنه في القراءات حكايات كثيرة، وصنف في النحو كثيرًا. توفي سنة (190هـ)، وقيل في السنة التي نكبت فيها البرامكة وهي (187هـ)، وهو الأصح. (ينظر: وفيات الأعيان: 218/5, 221).

(105)- هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر، وهو في النحو في الطبقة الرابعة من علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، توفي سنة (154هـ)، وقيل (156هـ)، وقيل (159هـ) بالكوفة. (ينظر: وفيات الأعيان: 466/3، 469).

(106)- توفي سنة (285هـ). كان إمامًا كبيرًا ثقة، عالمًا، صالحًا، دينًا. انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو. ينظر: النشر: 186.

(107)- ينظر: النشر:45.

(108)- أورد (ابن الجزري) فتوى لعلي بن عبد الكافي السبكي في كتابه (شرح المنهاج)، ولأبي نصر عبد الوهاب في كتابه (جمع الجوامع)، مفادها أن الصحيح أن ما وراء القراءات العشر شاذ، ولا تجوز القراءة به في الصلاة وفي غيرها. (ينظر: النشر: 44).

(109)- غنية الطالب: 139.

(*)- "سميت بـ(الغبارية) نسبة إلى الغبار الذي كان ينشره الهنود على ألواح الكتابة، وينقشون الأرقام عليه". أرقام الحساب عربية أم هندية، مجلة (العربي) الكويتية، ع(345): 120، وينظر: دور الأرقام العربية في الحضارة الإنسانية، مجلة (العربي) الكويتية، ع (349): 123.

(**)- سميت بـ(الهوائية) "لأنها كانت تُعَد، وتُحسَب في الذهن". دور الأرقام العربية، مجلة (العربي)، ع (349): 123.

(110)- ينظر: أرقام الحساب، مجلة (العربي)، ع (345): 117.

(111)- ينظر: دور الأرقام العربية، مجلة (العربي)، ع (349): 123.

(112)- ينظر السابق: 125.

- أنها تحمل اسم الأرقام العربية (Arabic Numbers) في اللغات الأجنبية، ومستعملة، تقريبًا، في جميع أنحاء العالم، وفي عدد من الدول العربية.
- أنها تغني عن ترجمة الجداول الرياضية، وتخفف أعباء ترجمة الأرقام، في الكتب العلمية.
- أنها تحل مشكلة الصفر؛ فهو دائرة مميزة، في الأرقام الغبارية، لا نقطة ضائعة، كما هو الحال في الأرقام الهوائية، الأمر الذي قد يسبب صعوبات، وإلباسات، وعدم وضوح.
- أنها تحقق مبدأ عالمية الأرقام، الذي هو مبدأ مفيد، ذو مردود مميز، في العلاقات الدولية.

وقد نتج عن هذه الدعوة صدور قرار من الجامعة العربية، في أواخر السبعينات، من القرن المنصرم، يقضي بالتحول إلى استعمال الأرقام الغبارية، في مختلف المرافق، والمجالات: الرسمية، وغير الرسمية، وترك استعمال الأرقام الهوائية، تمامًا! [113]

والجدير ذكره أن هذه المسألة ليست وليدة عهد قريب، كما قد يظن كثير من المتعلمين، وإنما سبق إلى إثارتها عدد من الدارسين المحدثين، منذ ما يربو على قرن من الزمان، من أبرزهم: مؤلف الكتاب، الذي هو مجال هذه الدراسة، الصادر في (1306هـ=1888م)، و(جورجي زيدان)،[114] في كتابه (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية)، الذي صدرت طبعته الأولى في (1886م).

على أن ثمة أصواتًا بدأت تعلو، بعد صدور القرار، مدافعة عن استعمال الأرقام الهوائية، المألوفة لدى معظم شرائح المجتمع العربي، منذ ما يربو على (1200) سنة[115]؛ حينما وضع العالم الرياضي (محمد بن موسى الخوارزمي) سنة (204هـ= 820م) الأسس الأولية لاستعمال هذه الأرقام، وضمَّنها في كتابه (الجبر والمقابلة)[116]، ثم سادت في كل بلدان المشرق العربي، والعالم الإسلامي، حتى وقتنا الحاضر.

وثمة أبحاث نُشِرت، معترضة على قرار الجامعة العربية، وأنصاره، ومفنِّدة حججهم،[117] ويمكن إجمالها في الآتي:

- أن هذا القرار المستند إلى هذه الدعوة، يجبر مئات الملايين من الشعوب العربية، إلى التخلي عن استعمال أرقامها المألوفة، منذ زمن سحيق، والتنازل لعشرات الملايين، ممن يقطنون في جزء بسيط، من مجمل مساحة البلدان العربية.[118]
- أن إقرار سكان الدول الغربية بأن الأرقام المستعملة في لغاتهم، إنما هي أرقام عربية، ليس فيه دليل على أنها عربية الأصل، وإنما فيه دليل على أنها نُقِلت، من سكان العرب الفاتحين بلاد الأندلس، إلى دول أوربا، عن طريق تلاقح الثقافات بين كلا الشعبين.[119]

وقد أثبتت الدراسات أن الأرقام الغبارية تطورت على ثلاث مراحل، منذ نشأتها، حتى وصلت إلى صورتها الحالية؛ فهي وليدة أكثر من حضارة، أُولاها الحضارة العربية، التي يرى المؤرخون أن أول ظهور لها وُجِد في مخطوطات (ابن الياسمين)[*]، المتوفى في (601هـ)، أي بعد اختراع الأرقام العربية الأصيلة بأكثر من ثلاثة قرون.[120]

ويمكن الإضافة إلى ما سبق، أن اختلاط الأرقام العربية (الغبارية) بأكثر من حضارة، خلال تعاقب الأزمان، قد يكون أحد العوامل البارزة التي أدت إلى حرفها عن انتمائها إلى أصولها العربية، وإلصاقها بلغات، لا تمتُّ للعربية بصِلة، حتى صارت جزءًا لا ينفصم عن هوية تلك اللغات.

- أن ادعاء بعضهم بأن في انتقال العرب إلى الأرقام الغبارية حل لمشكلة (الصفر)، التي هي (في زعمهم) نقطة ضائعة، وليست دائرة مميزة - فيه نظر؛ فقد بينت البحوث أن "النقطة موجودة في الأرقام العربية الأصيلة كصفر، وفي الأرقام الغربية (الغبارية) كعلامة عشرية، كما تشير نتائج الدراسات إلى أن الصفر في منظومة الأرقام العربية الأصيلة حينما يكتب بالمواصفات الصحيحة في منتصف ارتفاع الرقم، يتمتع بأعلى درجة تمييز، بعكس العلامة العشرية، في منظومة الأرقام الغربية؛ فدرجة تمييزها في أدنى درجاتها".[121]

ويمكن إضافة حجة لا تقل نصاعة، إلى الحجة السابقة، هي ملاحظة التطابق التام في رسم الصفر، و نقطة الإعجام، في عدد من الحروف العربية المنقوطة، كالحروف (ب، ت، ث، ج، خ، ذ، ز)، وغيرها، وفي هذا دلالة على أنهما ينتميان إلى أصل واحد.

---

[113]- ينظر: أرقام الحساب، مجلة (العربي)، ع (345)، 116-117.
[114]- ينظر: الفلسفة اللغوية: 195-197.
[115]- ينظر: أرقامنا العربية الأصيلة ومنهجية التفكير، مجلة (المنار الجديد)، ربيع الآخر 1423هـ= 2002م: 51.
[116]- ينظر السابق.
[117]- ينظر: أرقام الحساب، مجلة (العربي)، ع (345): 117-118.
[118]- ينظر: أرقام الحساب، مجلة (العربي)، ع (345): 117.
[119]- ينظر السابق: 119.
[*]- هو: عبد الله بن محمد بن حجاج، أبو محمد المعروف بـ(ابن الياسمين)، عالم بالحساب، من الكتاب، من أهل مراكش بالمغرب، توفي بها ذبيحًا في منزله، في (601هـ= 1204م)، له أرجوزة في (الجبر والمقابلة)، وأرجوزة في (إعمال الجذور). ينظر: الأعلام: 124/4.
[120]- أرقامنا العربية الأصيلة، مجلة (المنار الجديد)، ربيع الآخر 1423هـ= 2002م: 51.
[121]- السابق: 53.

- أما ادعاؤهم بأن الانتقال إلى استعمال الأرقام الغبارية يحقق مبدأ عالمية الأرقام... فهو ادعاء غريب! فالعالمية - في نظرهم - هي أن يتنازل العرب عن حقهم، في صون تراثهم التليد، واستعمال تراث غيرهم، وإن كان مناقضًا لخصوصيات إرثهم اللغوي! ولا أدري لِمَ لا تكون العالمية، في نظر هؤلاء، هي انتقال الغرب إلى استعمال الأرقام العربية، الملائمة للحروف العربية؟![122]

يمكن التوصل - مما ورد سابقًا - إلى أن ادعاء كون الأرقام العربية (الهوائية)، إنما هي هندية الأصل، يدحضه أن الأرقام العربية والغربية أُخضِعَتا، في بعض الأبحاث، إلى قياس درجة انتمائها إلى حروف لغات أخرى، منها الهندية (السنسكريتية)، واللاتينية، وثبت أن الأرقام العربية الأصيلة تنتمي انتماء تاماً إلى الحروف العربية، بخطوطها المختلفة، من نسخ، وكوفي، وأندلسي، في حين لا تنتمي الأرقام الغربية (الغبارية) إلى الحروف العربية بمفردها، وإنما تنتمي إلى الحروف اللاتينية، وإلى الحروف الهندية![123]

الخاتمـــــة:

من خلال دراسة هذا البحث، يمكن التوصُّل إلى الآتي:

1- أنَّ كتاب (غُنية الطالب ومُنية الراغب) جمع بين السِمتَين: التعليميَّة، والعلميَّة، على السواء؛ ففيه التيسير، والاختصار، ووضوح العبارات، وتنوُّع الشواهد، كما أنَّ فيه أيضًا غزارة المادة العلمية وتعدُّد مصادرها.

2- أنَّ شخصية المؤلِّف النحوية بارزة بروزًا واضحًا في كتابه، ويُلحَظ ذلك من خلال اتساع اطِّلاعه على التراث النحوي، بمختلف مذاهبه، القديمة، والمتأخرة، وكذا من خلال موازنته بين آراء تلك المذاهب، وترجيح بعضها على الأخرى.

3- أنَّ إلمام المؤلِّف بعدد من علوم اللغة، ومتعلَّقاتها، كمتون اللغة، ومعجماتها، والقراءات القرآنية، وكذا عدد من لغات عصره، مكَّنه من تسخيرها لإضفاء سِمة مميَّزة على مادة الكتاب النحوية، قلَّ أن نجد لها نظيرًا في كتب النحو المعاصرة لكتابه، ولكتب من تلاه.

4- أنَّ تعرُّض هذا الكتاب ومؤلِّفه للنقد والانتقاص، من بعض معاصريه، لم يؤثِّر سلبًا على المستوى العلمي للكتاب ومؤلِّفه، وإنما رفع من شأنهما؛ وذلك ما يُلاحَظ من خلال دراسة محتوى هذا الكتاب، ومن خلال تصدَّى عدد من مؤيدي المؤلِّف، وما حواه كتابه؛ لتفنيد آراء معارضيه، ودحضها.

قائمـــة الكتـــب و المجـــلات

أولاً- الكتب:

[1] القرآن الكريم (جل منزله وعلا).

---

[2] الأصول في النحو، لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السرّاج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ= 1996م.

[3] أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، اللاذقية: جامعة تشرين، 1979م.

[4] الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، ط14، شباط/فبراير 1999م.

[5] الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الصفا، 1420هـ= 1999م.

[6] اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدورد فنديك، صححه: محمد علي الببلاوي، الفجالة/ مصر: مطبعة التأليف (الهلال)، 1313هـ= 1896م.

[7] إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطي (ت 624هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1406هـ= 1986م.

[8] الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ط4، 1380هـ= 1961م.

---

[122]- أثبتت بعض الدراسات الحديثة، أن الأرقام الغبارية غير متجانسة مع حروف اللغة العربية، وإنما هي أكثر تجانسًا مع الحروف الهندية واللاتينية. ينظر: أرقامنا العربية الأصيلة، مجلة (المنار الجديد)، ربيع الآخر 1423هـ= 2002م: 51.

[123]- ينظر: أرقامنا العربية الأصيلة، مجلة (المنار الجديد)، ربيع الآخر 1423هـ= 2002م: 51.

[9] البحر المحيط، لمحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي الغرناطي الجيّاني، الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت 754هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، وزكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، بيروت/لبنان: دار الكتب العلميَّة، ط1، 1413هـ= 1993م.

[10] بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي، ط1، 1403هـ= 1982م.

[11] بُناة النهضة العربية، جرجي زيدان، دار الهلال، د.ت.

[12] تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، الفجالة/مصر: مطبعة الهلال، 1913م.

[13] تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، القاهرة/ مصر: دار المعارف، ط5، د.ت.

[14] الجَنَى الدَّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت/لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ= 1992م.

[15] الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق، محمد علي الزركان، دمشق/ سورية: دار الفكر، ط1، 1408هـ= 1988م.

[16] حاشية الصبّان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبّان (ت 1206هـ)، القاهرة: دار الكتب العربية الكبرى، 1329هـ.

[17] حياة اللغة العربية، محمد الخضر بن الحسين، تونس: المطبعة التونسية، ط1، 1327هـ= 1909م.

[18] الحيوان، لأبي عثمان بن بحر الجاحظ البصري (ت 255هـ)، مصر: المطبعة الحميدية المصرية، 1323هـ.

[19] الخصائص، لأبي الفتح بن جني (ت 392هـ)، تح: محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، د.ت.

[20] دليل الإعراب والإملاء، أحمد أبو سعد، وحسين شرارة، بيروت/لبنان: دار العلم للملايين، الطبعة الجديدة 2007م.

[21] ديوان أبي تمّام الطائي، لحَبيب بن أَوس (ت 231هـ)، نظارة المعارف العموميَّة الجليلة، د.ت.

[22] ديوان البُحتُري، الوليد بن عبيد بن يحيى (ت 284هـ)، بيروت: المطبعة الأدبية، ط2، 1911م.

[23] رد السَّهم للشَّهم، يوسف الأسير، الأستانة العليَّة: مطبعة الجوائب، 1291هـ.

[24] رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تح: أحمد محمد الخرَّاط، دمشق/سورية: دار القلم، ط3، 1423هـ= 2002م.

[25] الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، القاهرة: عالم الكتب، 1967م.

[26] شرح ابن عقيل، لعبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت/لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1405هـ= 1985م.

[27] شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، وبهامشه (حاشية يس) على الشرح المذكور، لـ(يس بن زيد الدين العليمي الحمصي) (ت 1061هـ)، بيروت: دار الفكر، د.ت.

[28] شرح الكافيَّة، لمحمد بن حسن الرضي الاسترابادي (ت 686هـ)، مطبعة الحاج محرم أفندي البسنوي، 1305هـ.

[29] شرح المفصَّل، لموفَّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

[30] شرح مُلاَّ جامي (الفوائد الضيائيَّة على متن الكافيَّة في النحو)، لعبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (ت 898هـ)، تح: أحمد عزُّو عَناية، وعلي محمد مصطفى، بيروت/لبنان: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1430هـ= 2009م.

[31] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس (ت 395هـ)، القاهرة: مطبعة المؤيَّد، 1328هـ= 1910م.

[32] الصِحاح (تاج اللغة وصِحاح العربية)، لإسماعيل بن حمّاد الجوهَري (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت/لبنان: دار العلم للملايين، ط4، يناير 1990م.

[33] العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين (الأول - ديوان طرفة، الثاني- ديوان زهير، الثالث- ديوان امرئ القيس)، بيروت: المطبعة اللبنانية، 1886م.

[34] غُنيَة الطالب ومُنيَة الراغِب (في الصرف، والنحو، وحروف المعاني)، لأحمد فارس ت (1305هـ= 1887م)، مطبعة الجوائب بالأستانة العليَّة، ط2، 1306هـ.

[35] الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، بيروت: دار الحداثة، ط1، 1987م.

[36] في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ط1، 1964م.

[37] القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1413هـ= 1993م.

[38] القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، خالد بن سعود بن فارس العصيمي، الرياض/المملكة العربية السعودية: دار التدمُريَّة، ط2، 1430هـ= 2009م.

[39] القواعد الأساسية في النحو والصرف لتلاميذ المرحلة الثانوية وما في مستواها، يوسف الحمادي، ومحمد محمد الشناوي، ومحمد شفيق عطا، القاهرة/ الجمهورية العربية المتَّحدة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1391هـ= 1971م

[40] كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (ت 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، بيروت: عالم الكتب، ط3، 1403هـ= 1983م.

[41] الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ= 1998م.

[42] المثَل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، الفجالة - القاهرة/مصر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2، د.ت.

[43] مجاز القرآن، مَعمَر بن المثنَّى التَيمِي (ت 210هـ)، تح: محمد فؤاد سَزكِين، القاهرة/مصر: مكتبة الخانجي، د.ت.

[44] معاني القرآن، لأبي يحيى زياد الفرَّاء (ت 207هـ)، تح: محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت: عالم الكتب، ط3، 1403هـ= 1983م.

[45] معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 2002م.

[46] المُزهِر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، مصر: مطبعة السعادة، 1325هـ.

[47] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.

[48] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، العراق: دار الرشيد للنشر، 1982م.

[49] المقتضَب، لمحمد بن يزيد المبرِّد (ت 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ت.

[50] الموشَّـح في مآخذ العلمـــاء على الشعـــراء، لمحمد بن عمـــران المَرزُبانـــي (ت 384هـ)، القاهرة/ مصر: المطبعة السلفيَّة، 1343هـ.

[51] النحو العربي نقد و بناء، إبراهيم السامرائي، عمّان: دار عمّار، ط1، 1418هـ= 1997م.

[52] النحو الواضح في قواعد اللغة العربية (للمدارس الثانوية)، لمصطفى أمين، وعلي الجارم، بيروت/ لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1428هـ= 2007م.

[53] النحو الوافي، عبّاس حسن، القاهرة: دار المعارف، ط4، 1968م.

[54] النَشر في القراءات العَشر، لمحمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجَزري (ت833هـ)، بيروت/ لبنان: دار الكتب العلميَّة، د. ت.

[55] النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفِي من لفظه وشرح أبياته وغريبِه، ليوسف ين سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (441-476هـ)، تح: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1420هـ= 1999م

[56] وفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان (608- 681هـ)، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، د.ت.

ثانيًا- المجلات:

[57] أرقام الحساب عربيَّة أم هنديَّة، سعيد النجّار، مجلة (العربي) الكويتية، العدد(345)، أغسطس 1987م.

[58] أرقامنا العربية الأصيلة ومنهجية التفكير، محمد يونس الحملاوي، مجلة (المنار الجديد)، القاهرة: دار المنار الجديد للنشر والتوزيع، ربيع الآخر 1423هـ= 2002م.

[59] دور الأرقام العربية في الحضارة الإنسانيَّة، عبد اللطيف كانو، مجلة (العربي) الكويتية، العدد(349)، ديسمبر 1987م.

RESEARCH ARTICLE

ALSHEDYAQ'S GRAMMATICAL EFFORTS AS SHOWN FROM HIS WRITINGS (GHUNYATATTALEBWAMUNYATARRAGHEB)

Mohammed Alawi Ahmed Ben Yehia*

Dept. of The Arabic Language and its Literatures, Faculty of Arts, University of Aden, Aden, Yemen

***Corresponding author: Mohammed Alawi Ahmed Ben Yehia; E-mail: drm.binyahia@gmail.com**

Received: 13 June 2023 / Accepted 25 June 2023 / Published online: 30 June 2023

Abstract

This research is concerned with studying of the grammatical efforts of (Ahmed Fares Alshedyaq) one of the famous names in language, journalism and literature in the nineteenth century. The research concentrates on study of those efforts by going through one of his works (GhunyatAttaleb and MunyatArragheb) which he devoted to studying three arts. Morphology, grammar and rhetoric, This study has two purposes: First: This book combined a gist of the grammatical achievement of his work, and the most important options he preferred and the fundamentals on which he depended This shed light on an important aspect of the author's scientific character which was overlooked by most of the scholars who studied his grammatical legacy. Second: The material of this book was regarded by several writers of his biography as a school textbook, which was concerned with the educational aspect rather than the scientific aspect. Consequently, the researcher was compelled to study it and refute this idea, and confirm that this book combines both: the educational and the scientific aspects. It may be regarded as an indispensable reference for the beginner and the one who is specialized in grammar lesson.

Keywords: Abbreviated, Instructional aspect, Scientific aspect, Indian numbers, Arabic numbers.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

بن يحيى، م. ع. أ.، (2023). جهـود (الشِديَـاق) النحويَّـة من خـلال كتابــه (غُنيَـــة الطالِب ومُنيَـــة الراغِب). مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 4(2)، ص400-414. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.2.265

حقوق النشـــر © 2023 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).